باب (لا) النافية للجنس

قال ابن آجروم: (اعلم أن «لا» تنصبُ النكرات بغير تنوين إذا باشرتِ النكرة ولم تتكرر «لا»[١] نحو «لا رجلَ في الدار»[٢])

ولما فرغ المصنف من الكلام على السابع من المنصوبات شرع في الثامن منها وهو اسم (لا) المنصوب بها فقال: (باب (لا) النافية للجنس).

وتسمى: لا التبرئة؛ لأنها تدل على نفي الجنس، فكأنها تدل على البراءة منه.

وإنما عملت لا؛ لمشابهتها إن في دخولها على الجملة الاسمية، وفي أنها لتأكيد النفي كما أن (إن) لتأكيد الإثبات، والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره، وفي أن لها صدر الكلام.

ولكونها عملت بطريق الحمل انحطت رتبتها عنها؛ فلا يكون اسمها إلا نكرة، ولا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها إذا كان ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا، ولا ينون اسمها، بخلاف إن في ذلك.

وقد نبَّه المصنف على بعض ذلك بقوله: (اعلم) -بكسر الهمزة - فعل أمر من تعلَّم: أن لا تنصب النكرات وجوبًا، لفظًا أو محلًّا بغير تنوين إذا باشرت لا النكرة بأن لم يفصل بينهما فاصل، ولم تتكرر لا.

فتنصب النكرة لفظًا إذا كانت النكرة مضافة لمثلها؛ نحو: لا صاحب علم ممقوت، فصاحب علم اسمها وهو منصوب، وممقوت خبرها وهو مرفوع بها.

---

(١) أي: اعلم أن لا النافية للجنس تعمل عمل إن لمشابهتها لها، فتنصب النكرات وجوبا لفظا أو محلا بغير تنوين، إذا باشرت النكرة فلم يفصل بينهما فاصل، ولم تتكرر لا، فتنصب النكرة لفظا، نحو: لا غلام سفر حاضر، ومحلا كما مثل، فإن معمولها: إما أن يكون مضافا، أو شبيها بالمضاف، أو مفردا، وهو: ما ليس مضافا، ولا شبيها بالمضاف.

(٢) فلا: نافية للجنس، تعمل عمل إن، ورجل: اسمها مبني معها على الفتح، محله نصب فشرط نصبها النكرات: أن يكون اسمها نكرة، وخبرها نكرة، وأن يتقدم اسمها على خبرها، وأن لا تقترن بجار، وإلا أهملت.

وتنصب النكرةَ محلًّا إذا كانت النكرة مفردة عن الإضافة وشبهها؛ نحو: لا رجل في الدار فلا حرف نفي، ورجل اسمها مبني معها على الفتح، وموضعه نصب بلا، وفي الدار خبرها.

وذهبت طائفة من البصريين: إلى أن رجل ونحوه منصوب لفظًا من غير تنوين، وهو ظاهر كلام المصنف، ونسب إلى سيبويه، هذا إذا باشرت لا النكرة.

قال ابن آجروم: (فإن لم تُباشِرها وجبَ الرفعُ ووجبَ تكرارُ «لا»[1] نحو «لا في الدار رجلٌ ولا امرأةٌ».

وإن تكررت جاز إعمالُها وإلغاؤها[2]، فإن شئت قلت: «لا رجُلَ في الدارِ ولا امرأةً». وإن شئت قلت: لا رجل في الدار ولا امرأة[3])

فإن لم تباشرها بأن فصل بينهما بفاصل؛ نحو: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧]، أو دخلت على معرفة؛ نحو: لا زيد في الدار وجب الرفع على الابتداء، ووجب عند غير المبرد وابن كيسان تكرار لا؛ نحو: لا في الدار رجل ولا امرأة، ونحو: لا زيدٌ الدار ولا عمرو.

وإن تكررت لا مع مباشرة النكرة، جاز إعمالها وإلغاؤها، فإن شئت، قلت على الإعمال في قول المصنف نحو: لا رجل في الدار ولا امرأة، بفتح رجل، ورفع امرأة، ونصبها، وفتحها، وإن شئت قلت على الإلغاء: لا رجل في الدار ولا امرأة برفع الرجل، ورفع المرأة، أو فتحها.

والحاصل: أن للنكرة بعد لا الثانية خمسة أوجه: ثلاثة بعد فتح النكرة الأولى، واثنان بعد رفعها، ونظير ذلك: لا حول ولا قوة إلا بالله، فلك فتح الأول على الإعمال، وفي الثاني ثلاثة أوجه:

---

(١) أي: فإن لم تباشر لا النكرة بأن فصل بينها فاصل، وجب الرفع على الابتداء ووجب تكرار لا كما مثل.

(٢) أي: وإن تكررت لا، مع مباشرة النكرة، جاز إعمالها بنصب، نحو: رجل في المثال الآتي، وجاز إلغاؤها برفعه، في المثال الثاني.

(٣) أي: وإن شئت قلت على الإلغاء: لا رجل في الدار ولا امرأة برفع رجل ورفع امرأة أو فتحها فللنكرة بعد لا الثانية: خمسة أوجه، ثلاثة مع فتح النكرة الأولى، واثنان مع رفعها.

أحدها: الفتح على الإعمال، وهو الأصل فيهما؛ كقوله تعالى: ﴿لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤] بفتحهما في قراءة أبي عمرو ابن كثير.

وثانيها: النصب؛ نحو قول الشاعر[١]: [السريع]

لا نَسَبَ الْيَـــــوْمَ وَلا خُلَّـةَ

بنصب خلة على جعل لا زائدة مؤكدة، وعطف الاسم بعدها على محل اسم لا قبلها؛ فإن محله نصب.

وثالثها: الرفع؛ كقوله[٢]: [الكامل]

---

(١) هذا صدر بيت عجزه: اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

لأنس بن العبّاس بن مرداس السّلميّ، وقيل: لأبي عامر جّد العبّاس بن مرداس السّلميّ.

والشّاهد فيه: (ولا خلّة) حيث نصب على تقدير أن تكون (لا) زائدة للتّأكيد، ويكون (خلّة) معطوفًا بالواو على محلّ اسم (لا) وهو (نَسَب).

انظر: الكتاب ٢/٢٥٨، والأصول ١/٤٠٣، واللّمع ٩٨، وشرح المفصّل ٢/١١٣، وشرح الجمل ٢/٢٧٥، والارتشاف ٢/١٧٢، وأوضح المسالك ١/٢٨٧، والمقاصد النّحويّة ٢/٣٥١، والتّصريح ١/٢٤١.

(٢) اختلف العلماء في نسبة هذا البيت، فقيل: هو لرجل من مذحج، وكذلك نسبوه في كتاب سيبويه، وقال أبو رياش: هو لهمام بن مرة أخي جساس بن مرة قاتل كليب، وقال ابن الاعرابي: هو لرجل من بني عبد مناف، وقال الحاتمي: هو لابن أحمر، وقال الأصفهاني: هو لضمرة بن ضمرة، وقال بعضهم: إنه من الشعر القديم جدا، ولا يعرف له قائل.

اللغة: " هذا لعمركم " العمر بفتح فسكون الحياة، وقد فصل بين المبتدأ الذي هو اسم الاشارة وخبره، بجملة القسم وهي قوله " لعمركم " مع خبره المحذوف ويروى " هذا وجدكم " والجد: الحظ والبخت، وهو أيضا أبو الاب " الصغار "

بزنة سحاب الذل، والمهانة، والحقارة " بعينه " يزعم بعض العلماء أن الباء زائدة، وكأنه قد قال: هذا الصغار عينه، ولا داعي لذلك.

الإعراب: " هذا " اسم اشارة مبتدأ " لعمركم " اللام لام الابتداء، وعمر: مبتدأ، وخبره محذوف وجوبا، والتقدير: لعمركم قسمي، وعمر مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة معترضة بين المبتدأ وخبره لا محل لها من الاعراب " الصغار " خبر المبتدأ الذي هو اسم الاشارة " بعينه " جار ومجرور متعلق بمحذوف حال، وقيل: الباء زائدة، وعليه يكون قوله عين تأكيدا للصغار، وعين مضاف والهاء مضاف إليه " لا " نافية للجنس " أم " اسم لا مبني على الفتح في محل نصب " لي " جار ومجرور

هـــذا لَعَمـــرُكُمُ الصَّـــغارُ بعَينِــه .... لا أُمَّ لـــي إنْ كـــانَ ذَاكَ ولا أبُ

برفع أب، وذلك على زيادة لا الثانية، وعطف اسمها على محل لا الأولى مع اسمها؛ فإن موضعهما رفع على الابتداء.

ولك رفع الأول على الابتداء؛ ويجوز لك حينئذٍ فتح اسم لا الثانية على إعمالها، نحو: فلا لغوٌ فيها ولا تأثيمٌ فيها، أو رفعه على إلغائها، وعطف الاسم بعدها على ما قبلها، ويمتنع النصب؛ لعدم نصب المعطوف عليه لفظًا أو محلًا.

تَتِمَّة

لا حرف نفي، وإله اسمها، وإلا الله بدل من موضع لا، مع اسمها؛ فإن موضعهما رفع بالابتداء عند سيبويه، لا بدل من لفظ الاسم الواقع بعد لا، وليس هو خبرًا لـ (لا)؛ لأن لا لا تعمل في معرفة كما مر، وخبر لا محذوف تقديره: لا إله في الوجود أو موجود.

=

متعلق بمحذوف خبر لا " إن " شرطية " كان " فعل ماض ناقص فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم " ذاك " ذا: اسم كان، وخبرها محذوف، والتقدير: إن كان ذاك محمودا، أو نحوه " ولا " الواو عاطفة، لا زائدة لتأكيد النفي " أب " بالرفع - معطوف على محل لا واسمها، فإنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وفيه إعرابان آخران ستعرفهما في بيان الاستشهاد بالبيت.

الشاهد فيه: قوله " ولا أب " حيث جاء مرفوعا على واحد من ثلاثة أوجه: إما على أن يكون معطوفا على محل " لا " مع اسمها كما ذكرناه، أو على أن " لا " الثانية عاملة عمل ليس، و" أب " اسمها، وخبرها محذوف، أو على أن تكون " لا " غير عاملة أصلا، بل هي زائدة، ويكون " أب " مبتدأ خبره محذوف، وقد ذكر ذلك الشارح العلامة.

ومثله قول جرير بن عطية: بأي بلاء يا نمير بن عامر وأنتم ذنابي، لا يدين ولا صدر؟ وقد ورد على غرار ذلك قول المتنبي: لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق إن لم يسعد الحال.

انظر: الكتاب ٢/٢٩٢، ومعاني القرآن للفراء ١/١٢١، والمقتضب ٤/٣٧١، والأصول ١/٣٨٦، والجمل ٢٣٩، واللّمع ٩٩، وشرح المفصّل ٢/١١٠، وابن النّاظم ١٨٩، وتخليص الشّواهد ٤٠٥، ٤٠٨.

Obeikandl.com